في ظل غياب الانسجام داخلها والطلاق المتوقع في أية لحظة

حكومة الوحدة الوطنية .. برنامج سياسي موحد أم برنامجان مختلفان؟

حكومة الوحدة بعد أداء اليمين. (عدسة جمال العاروري)

كتب حسن جبر

هل تملك حكومة الوحدة الوطنية برنامجاً سياسياً موحداً يؤهلها لمواجهة الحصار والتحديات الخارجية المفروضة عليها؟ وإن وجد هذا البرنامج، هل تعمل الحكومة وفق برنامج سياسي موحد أم برنامجين مختلفين في الجوهر ومتفقين في الظاهر؟ وهل ما ورد في خطاب التكليف وخطاب رئيس الوزراء إسماعيل هنية يكفي لأن يكون برنامجاً سياسياً واضح المعالم من دون أن تتهدده الأخطار في أية لحظة وينهار، وبخاصة إذا واجهت الحكومة قضايا خلافية صعبة؟ وماذا ستفعل الفصائل المشاركة في الحكومة ببرامجها السياسية؟ متى ستلتزم ببرنامج الحكومة، ومتى ستلتزم ببرامجها الخاصة؟

هذه الأسئلة وغيرها مثار نقاش بين السياسيين والمثقفين الفلسطينيين، الذين تابعوا خطوات تشكيل الحكومة خلال الأشهر الماضية وانقسموا بين من يقول إن هناك برنامجاً سياسياً غير واضح المعالم، وبين من يقول إن هذا هو برنامج الحد الأدنى الذي يمكن التوافق عليه، في حين يذهب آخرون إلى حد المطالبة بتطوير هذا البرنامج، فيما يستصعب آخرون الحديث عن برنامج موحد.

"آفاق برلمانية" حاورت عدداً من السياسيين ووقفت على آرائهم، التي جاءت على النحو التالي:

مقداد: برنامج سياسي لم تكتمل معالمه بعد

قال ماهر مقداد، الناطق باسم حركة "فتح"، التي تعتبر الشريك الأساس في الحكومة مع حركة "حماس"، إن ما جرى من اتفاق حول برنامج سياسي جاء بعد صراع طويل بين برنامج سياسي لمنظمة التحرير بإيجابياته وسلبياته، وبين مجموعة من الشعارات الغامضة.

وأضاف: حاولنا من خلال برنامج حكومة الوحدة أن نقرب هذه الهوة السحيقة بين البرنامج والشعارات الغامضة حتى نلتقي على ملامح برنامج سياسي، مؤكداً أن هذا الاتفاق جاء بعد حدوث تحول سياسي كبير لدى حركة "حماس".

وأردف قائلاً: ربما هذا التحول ما زال خجولاً وغير مكتمل، لكنه إيجابي واقترب من أن يكون برنامجاً سياسياً، وأعتقد أن الوضع الآن أفضل بكثير من السابق.

ولفت مقداد إلى إنه بالإمكان القول إن هناك برنامجاً سياسياً لم تكتمل معالمه بعد، رافضاً الحديث عن وجود برنامجين سياسيين للحكومة.

وقال: كل ما حدث من نضال وأعباء ومواجهات وذهابنا إلى مكة كان من أجل أن لا يكون النظام السياسي الفلسطيني ببرنامجين ورأسين.

وأكد أن الهوة تضاءلت وأصبحت الحكومة حكومة الرئيس، ولديها رؤية واضحة، مشيراً إلى أن "فتح" تدعم حكومة الوحدة الوطنية.

برهوم: برنامج واحد .. ولسان واحد

بدوره، أكد فوزي برهوم، الناطق باسم حركة "حماس"، التي تمثل القوة الأكبر في الحكومة، أن برنامج حكومة الوحدة لا يمثل برنامج "حماس" أو "فتح"، لكنه برنامج توافقي تم التوصل إليه في مكة، ويقوم على أساس وثيقة الوفاق الوطني.

وقال: إن التوصل إلى هذا البرنامج جاء بعد صراع بين برنامجين تمثلا في برنامج الرئاسة الفلسطينية وبرنامج الحكومة العاشرة.

ورفض برهوم أي حديث عن وجود برنامجين للحكومة، مؤكداً أن "هناك برنامجاً واحداً فقط، يمكن أن ينجح .. ومعالم النجاح بدأت تتضح من خلال الإجماع الفلسطيني والعربي والإسلامي على دعم الحكومة وبرنامجها".

وتابع: كذلك، هناك الآن حالة من الحراك على المستوى الأوروبي وبوادر إيجابية لرفع الحصار.

ونوه برهوم إلى أن "البرنامج حقق نجاحات على المستوى البرلماني"، مؤكداً أن "البرنامج يحمل نجاحاً آخر تمثل في الإجماع الفلسطيني على الحقوق الفلسطينية والثوابت".

وأوضح أن "الحكومة تتحدث، الآن، بلسان واحد، وعن برنامج واحد، وهذا ما اتضح من خلال الجولتين المنفصلتين اللتين قام بهما الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية، واللتين جرى التركيز خلالهما على برنامج الحكومة وضرورة دعمه".

الغول: موقف مركب

من جانبه، قال كايد الغول، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، التي لم تشارك كتلتها البرلمانية في الحكومة بسبب اعتراضها على ما جاء في خطاب التكليف، إن "هناك صعوبة في الحديث عن برنامج سياسي موحد"، مشيراً إلى أن "البرنامج يحاول أن يراعي متطلبات رسالة التكليف وخطاب هنية لنيل الثقة في التشريعي".

وأضاف: هناك موقف مركب فيما يتصل بالمرجعية السياسية، وهو ربما يشكل إرباكاً للحكومة.

ناصر: هناك برنامج لكنه بحاجة إلى تطوير

بدوره، قال صالح ناصر، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، التي تشارك في الحكومة من خلال وزير الشؤون الاجتماعية صالح زيدان: بلا شك، برنامج الحكومة بحاجة إلى تطوير بشقيه السياسي والاجتماعي الديمقراطي، حتى يرقى إلى مستوى الضغط لتطبيق قرارات الشرعية الدولية، والدعوة إلى مؤتمر دولي للانتقال من الحل الجزئي إلى قضايا الحل النهائي.

ولفت إلى أن "الحكومة، حتى الآن، ما زالت ملتزمة بالبرنامج السياسي وخطاب التكليف"، مؤكداً أن "الحكومة موحدة، ونالت الثقة على أساس البرنامج السياسي".

الهندي: برنامج يستجيب بالحد الأدنى للطموحات الفلسطينية

واعتبر عدي الهندي، القيادي في المبادرة الوطنية الفلسطينية، التي تشارك في الحكومة من خلال وزير الإعلام مصطفى البرغوثي، أن البرنامج السياسي للحكومة هو حصيلة لتوافق وطني بين قسم كبير من مكونات الشعب الفلسطيني، مؤكداً أنه يستجيب بالحد الأدنى لطموحات الشعب الفلسطيني ومصالحه.

وقال: إن التوافق على الخطوط السياسية العامة يرفع سقف البرنامج السياسي بعد اتفاق أوسلو، ويقرب برنامج "حماس" من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية.

وأضاف: ممثلو "حماس" في الحكومة أقروا بهذا البرنامج وملتزمون به، ولا شك في أنه لا يزال لدى "حماس" الكثير على الصعيد الداخلي لكي يتطابق موقفها مع برنامج الحكومة.

العوض: برنامج الحكومة يتطابق مع برنامج المنظمة

إلى ذلك، قال وليد العوض: عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، المشارك في الحكومة من خلال وزير الثقافة بسام الصالحي، إن "ما جرى هو محاولة لوضع النظام السياسي الفلسطيني في إطار من التعايش وقبول الأطراف الفلسطينية للتعايش مع بعضها في حكومة الوحدة، وبخاصة أن تجربة حركة "فتح" الطويلة في الحكم، وكذلك تجربة حركة "حماس"، وإن كانت قصيرة نسبياً، قد غرقتا بالنواقص، وهذا يدل على أن نظام الحزب الواحد لم يعد صالحاً للحكم".

ولفت إلى أن "التجارب دلت على أن حكم الحزبين سيصادف المعضلات ذاتها، والضمان الوحيد لاستقرار أي نظام سياسي يكمن في التعددية السياسية، وبخاصة في مرحلة التحرر الوطني التي يعيشها الشعب الفلسطيني".

وأكد العوض أن برنامج الحكومة، الذي شارك الحزب في صياغته عبر ممثله في الحكومة، "يتطابق على الصعيد السياسي مع برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، حيث يحدد بوضوح ما يسعى له شعبنا على صعيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة في الضفة الغربية والقدس، والتمسك بحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم طبقاً للقرار ١٩٤".

وتابع: كما أكد البرنامج على ما جاء في اتفاق مكة فيما يتعلق باحترام الحكومة للاتفاقات كافة التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، وأقر أن الشأن السياسي العام وإدارة المفاوضات من صلاحية منظمة التحرير الفلسطينية.

ونوه إلى أن "تأكيد الحكومة في برنامجها على الالتزام بقرارات الشرعية العربية والدولية بشكل واضح، ساهم إلى حد كبير في ردم الهوة بين برنامجي الحكومة والرئاسة".

ماذا بعد: انسجام أم طلاق؟

وقال مقداد إن ما حدث من توافق على برنامج هو تقدم كبير، لافتاً إلى أن "الحديث عن كفاية هذا البرنامج من عدمها حساس جداً، حتى لا يقال إننا نؤيد شروط الرباعية إذا أعلنا أنه غير كاف".

وأضاف: المشكلة الرئيسية تكمن بشكل أساسي في موقف أميركا التي تحاول أن تمارس ضغوطاً، الأمر الذي يقطع الطريق أمام فرصة التطور السياسي لبرنامج الحكومة بعيدا عن هذه الضغوط.

وأضاف: ما لم يحدث تشجيع ستبقى الصورة ضبابية، وأعتقد أن رفع الحصار سيشجع "حماس" على أن تذهب في اتجاه مزيد من الوضوح والاعتدال.

من جانبه، يعتقد برهوم بعدم وجود خطر داخلي على برنامج الحكومة، لافتاً إلى أن "الخطر يتمثل في الخطر الخارجي ومحاولة فرض أجندات أميركية".

وقال إن "انفراط عقد الحكومة وبرنامجها يمكن أن يتم فقط إذا جرى فرض أجندات خارجية على الشعب الفلسطيني"، مؤكداً أن "هناك مشروعاً إسرائيلياً أميركياً يحارب حتى اللحظة حكومة الوحدة الوطنية".

وتابع: للاحتلال الإسرائيلي يد خفية تحاول اللعب بالشعب الفلسطيني والعبث بحكومة الوحدة الوطنية، إلا أن هناك عزيمة وإصراراً على مواجهة كل المؤامرات.

وأكد الغول أن "العمل في الحكومة يجري من خلال فريقين: فريق تقوم أطراف دولية وإقليمية باستقباله والتعامل معه، وفريق آخر لا يتم التعامل معه"، مضيفاً أن "هذا سيخلق لاحقاً تناقضاً في إطار الحكومة".

وأكد أن "الجبهة الشعبية، وباعتبار كتلتها البرلمانية الطرف الوحيد الذي لا يشارك في الحكومة، ستتصرف بصفتها معارضة وطنية مسؤولة، وستعارض كل السياسات التي تتجاوب مع الضغوط".

بدوره، يؤمن ناصر بإمكانية "تطوير البرنامج السياسي للحكومة إذا ظهرت عقبات جديدة أمام الحكومة، ليس من ناحية تخفيض السقف السياسي، بل من ناحية اتباع سياسة وطنية عقلانية تستجيب لمصلحة الشعب الفلسطيني".

وأكد أن الجبهة الديمقراطية أبدت ملاحظات على برنامج الحكومة، وأجرت تطويرات، لكنها لم تستطع أن تحقق كل ما تريد، لافتاً إلى أن "النضال متواصل من أجل تطوير برنامج الحكومة".

وبرأي العوض، فإن "التطبيق العملي لبرنامج الحكومة لم يصل بعد إلى مرحلة التكامل، لأن لدى رئاسة كل من المؤسستين فهماً خاصاً يحاول كل منهما تطبيقه خلال الممارسة العملية". وقال: إن ذلك يمكن أن يكون له مردود سلبي على الجهود المبذولة لفك الحصار، وهو يفتح شهية أميركا وإسرائيل لممارسة المزيد من الضغوط والإبقاء على شروط اللجنة الرباعية.

ودعا إلى "تنسيق المواقف والاتفاق على التكتيكات بين الرئاسة والحكومة حتى لا يبدو أن هناك تعارضاً تستفيد منه القوى الخارجية المتربصة بالشعب، أو حتى لا تتسع هذه الهوة وتقودنا إلى مربع التباعد مرة أخرى".

وقال الهندي إنه "في كل الحكومات قد تنشأ التعارضات، الأمر الذي يستوجب مواجهتها على قاعدة أهمية عدم العودة إلى الفرز السياسي السابق".

وأكد أن "الخطر يبقى قائماً، الأمر الذي يظهر الحاجة إلى عمل وجهد دؤوبين لإبعاد هذا الخطر الذي قد يجر الساحة الفلسطينية إلى الويلات، ومنها إمكانية انهيار السلطة الوطنية".

فهل يتواصل الانسجام داخل حكومة الوحدة الوطنية، ويتبلور برنامج سياسي موحد واضح المعالم، أم يترسخ وجود برنامجين مختلفين يقع بينهما الطلاق في أية لحظة؟ هذا ما ستحدده الفترة القادمة.